

## الدبلوماسية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل والصحراء في ظل التحولات الإقليمية

### Algerian Diplomacy towards the Sahelo-Saharan region under Regional Shifts



عائشة قادة بن عبد الله \*

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)

Aicha.kadabenabdellah@univ-tlemcen.dz

مخبر الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية

تاريخ النشر: 21/جوان/2022

تاريخ المراجعة: 2022/04/05

تاريخ الإستمالة: 2022/03/31



#### ملخص

تعرف الدبلوماسية الجزائرية نشاطاً متزايداً في الآونة الأخيرة بالنظر إلى تغيّر المعطيات السياسية، الاقتصادية وحتى الأمنية، التي فرضت على الجزائر ضرورة تبني مقاربة ناعمة تحاكي مبادئها في السياسة الخارجية موازاة ومحدداتها الجغرافية، التاريخية وحتى الأيديولوجية؛ في ظل ما تواجهه القارة السمراء من أزمات تنموية وتهديدات أمنية بالنظر إلى سرعة انتشارها وتمددتها.

يُعرف عن منطقة إفريقيا بصفة عامة، ومنطقة الساحل والصحراء بصفة خاصة تضخم واضح للأزمات التنموية (الهوية، التكامل، الشرعية...) وغياب مؤسسات الدولة بالإضافة إلى النزاعات الإثنية سواء بين القبائل أو حتى بين القبيلة والدولة بشكل يُنذر بانحيار الدولة بشكل تام، بالإضافة إلى أن المنطقة تصنّف كمنطقة رمادية نتيجة تزايد حركية الجماعات الإرهابية، والجريمة المنظمة وفي مقدمتها؛ الهجرة غير الشرعية، تجارة الأسلحة وتجارة المخدرات...

لكل هذا؛ تسعى الدبلوماسية الجزائرية إلى معالجة المشكلات الأمنية التي تعرفها المنطقة بشكل استباقي عن طريق توظيف الحلول السلمية والمساعي الحميدة؛ في خطوة أولى لفتح باب الحوار بين الأطراف وتوثيق سبل التعاون الإقليمي بين دول المنطقة، وتجنب كل أشكال التدخل العسكري.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الجزائرية، التعاون الإقليمي، المساعي الحميدة، الساحل والصحراء.

**Abstract:**

Algerian diplomacy has been increasingly active in recent times in view of the changing political, economic and even security realities that have forced Algeria to adopt a soft approach that simulates its principles of foreign policy and its geographical, historical and even ideological determinants; Given its rapid spread and expansion, the brunette continent faces development crises and security threats

Known for the African region in general, the Sahelo-Saharan region in particular, is a clear inflection of development crises (identity, integration, legitimacy... the absence of State institutions as well as inter-tribal and even inter-tribal conflicts with the State in a way that alerts the total collapse of the State, and that the region is classified as a grey area as a result of the increasing mobility of terrorist groups and, above all, organized crime; Illegal immigration, arms trade, drug trade...

For all this; Algerian diplomacy seeks to address security problems known to the region proactively through peaceful solutions and good offices; In a first step, to open dialogue between the parties, to strengthen regional cooperation among the States of the region and to avoid all forms of military intervention.

**Keywords:** Algerian diplomacy, regional cooperation, good offices, Sahel and Sahara.

**مقدمة:**

تشهد الدبلوماسية الجزائرية تحركاً مستمراً في فضاءها الجيوسياسي الإفريقي في ظل الأزمات التي أصبحت تشكل خطراً وتهديداً أمنياً مباشراً للأمن الوطني الجزائري بحكم اتصالها بدول أصبحت عاجزة وفاشلة في إدارة شؤونها ما عمق من حدة التفتت وزيادة الفوضى.

ومن شأن هذه الأزمات أن تتوسع خارج نطاق منطقة الساحل والصحراء وأن تنتقل إلى دول الجوار عامة والجزائر خاصة؛ هذه الأخيرة التي تحاول ضبط وحماية أمنها الوطني والإقليمي نظراً للمتغيرات الكثيرة في المنطقة والتي من شأنها أن تخلط أوراق صانع القرار السياسي.

وهو الأمر الذي دفع بالدولة الجزائرية إلى التحرك بسرعة واتخاذ كافة الإجراءات الوقائية والعلاجية، التي من شأنها أن تحد من هذه الأزمات وتمنع من وصولها إلى أراضيها وبالتالي زعزعة أمنها واستقرارها.

ما هي الإستراتيجيات التي اعتمدها الدبلوماسية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء؟

ولمعالجة هذه الإشكالية نطرح الخطة التالية:

1. مبادئ الدبلوماسية الجزائرية.

2. الدبلوماسية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل والصحراء

أ- المقاربة العسكرية.

ب- المقاربة التنموية.

3. الخاتمة.

1. مبادئ الدبلوماسية الجزائرية:

إن كلمة دبلوماسية مشتقة من كلمة "دبلوم" وكان المقصود في الأصل قراراً مطوياً إلى إثنين وصادراً عن مُلوك، وإن إرسال هاتين الوثيقتين وتسليمهما كان يتم عن طريق دبلوماسيين (جوق، 1993، صفحة 244). في حين فإن اصطلاحاً تعني تلك العملية الكاملة التي تقيم عبرها الدول علاقاتها الخارجية، وأنها وسيلة الحلفاء للتعاون ووسيلة الخصوم لحل النزاعات دون اللجوء إلى القوة. وتنبع أهمية الدبلوماسية من واقع أن معظم السياسات الخارجية تُحدد عموماً من دون وضع تدابير لتطبيقها، وعلى الدبلوماسي البارح أن يجعل هذه السياسات متأقلمة مع الوضع القائم (أوكالاها، 2002، صفحة 202).

تقوم الدبلوماسية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري من المادة 86 إلى المادة 93، وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي والجامعة العربية وحركة عدم الإنحياز، وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الإقليمية والدولية.

وقد عبرت عنه الجزائر بحسن الجوار الإيجابي مثلما ورد في خطاب الرئيس الراحل "الشاذلي بن جديد" بتاريخ 1981/12/20، حيث أكد فيه أن الجزائر تنتمي إلى منطقة المغرب العربي وجزء لا يتجزأ منه، بالإضافة إلى انتمائها الصحراوي، وبالتالي فإنها تسهر على تحقيق مبادئ حسن الجوار الإيجابي، ثم أن حسن الجوار البسيط الذي يعني مجرد عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافياً لضمان الاستقرار والوفاق، ولكن لا بد من إعطائه التفسير الإيجابي الذي يعني إقامة تعاون مُثمر لصالح الشعوب وتكامل مصالح البلدان المعنية، والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص (العايب، 2011، صفحة 28).

ويستند مبدأ حسن الجوار الإيجابي على ضرورة حل القضايا والخلافات بالطرق السلمية وتعزيز أساس التعاون بين الأطراف، مع إمكانية فتح باب الحوار والتشاور، وكذا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

2. الدبلوماسية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل والصحراء:

تعرف منطقة الساحل والصحراء على أنها بؤرة الأزمات المختلفة التي تؤثر على أمن واستقرار المنطقة، خاصة في ظل تزايد حدة التهديدات الأمنية (الإرهاب، الهجرة غير الشرعية...) والأزمات السياسية المختلفة على غرار أزمة الهوية، التكامل، التغلغل، الشرعية... وكذا أزمة الطوارق.

أ- التعريف بمنطقة الساحل والصحراء:



هي منطقة تمتد بين الصحراء الكبرى والساحل الإفريقي وصولاً حتى غرب إفريقيا ككل، تربع على مساحة قدرها خمسة ملايين كلم مربع ويعيش فيها عدد كبير من السكان في أكثر المناطق فقراً وحرماناً بسبب النزاعات والحروب و قسوة العامل الطبيعي، حيث يمتزج المناخ الجاف للصحراء الكبرى مع المناخ شبه الجاف لمنطقة الساحل امتداداً حتى الأدغال الاستوائية (شاكور، 2010، صفحة 39).

وتصنف منطقة الساحل والصحراء على حسب العديد من الدراسات والإحصاءات لكل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التنمية التابعة للأمم المتحدة، ضمن قائمة الدول الأقل نمواً إلى درجة وجود دول مهددة بالمجاعة، بالإضافة إلى أن هناك عجز اقتصادي تعاني منه وهو راجع للأسباب التالية (براهيمي، 2012، صفحة 40):

- الظروف المناخية الصعبة التي تعاني منها المنطقة، باعتبارها تقع ضمن منطقة الصحراء التي تتميز بالحرارة والجفاف.
- ضعف تأهيل اليد العاملة الإفريقية، وهجرة الأدمغة ويرجع السبب لبحث المتعلمين عن ظروف حياة أفضل.
- الفساد السياسي والاقتصادي الذي يؤدي إلى نهب الثروات والأموال، وكذا كبح محاولات التغيير والإصلاح الاقتصادي.
- التدخل الأجنبي لاستغلال ثروات المنطقة في ظل الفوضى الإدارية والعجز الأمني والسياسي الذي تعيشه هذه الدول.

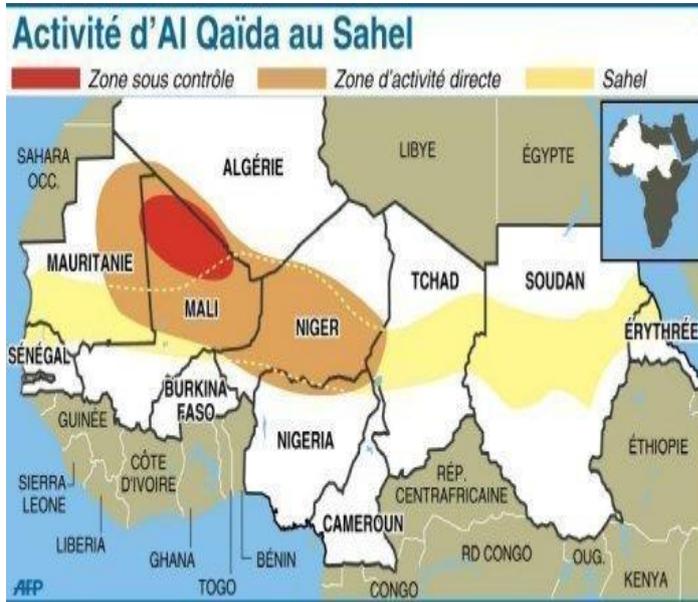
كما تشهد منطقة الساحل والصحراء العديد من الأزمات المتعلقة أساساً ببناء الدولة الوطنية أو حتى تلك التهديدات التي تهدد بقاءها واستمرارها؛ ومن شأن هذه التهديدات أن تؤثر على أمن واستقرار الجزائر التي تسعى إلى ضبط أمنها الوطني والإقليمي. ومن بين هذه التهديدات نذكر:

أ- الإرهاب: الذي يعني استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به وبأشكاله المختلفة كالإغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب، بغية هدف سياسي مُعَيَّن مثل كسر روح المقاومة عند الأفراد وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات كوسيلة من وسائل الحصول على المعلومات أو مال أو بشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية (سعيقان، 2004، صفحة 28).

وفي خضم التحولات الجديدة التي مرت بها منطقة الساحل والصحراء على خلفية الصراع في مالي فقد شهدت تصاعداً كبيراً لانتشار هذه الجماعات الإرهابية التي تهدف إلى الحصول على أهدافها إما بمحاربة مؤسسات الدولة أو حتى توجيه ضرباتها نحو المدنيين، وذلك من خلال ما يطلق عليه بـ "تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي".

وتعود الجذور الأولى للدعوة السلفية للقتال إلى سنوات التسعينات التي عاشتها الجزائر لفترة طويلة تميزت بسفك الدماء، التدمير وانتشار الجرائم وتخريب الممتلكات، وشهدت العمليات الإرهابية تطوُّراً في درجة التنفيذ حيث بلغت ذروة فضاءته إلى المجازر الجماعية التي مست الأطفال والرضع والشيوخ والتنكيل بالنساء، مما أدى إلى خسائر مادية بشرية أثرت سلباً على خزينة الدولة أدخلها في دوامات اقتصادية (سعاد، 2012، صفحة 305).

وتبعاً لذلك برز التنظيم مع بداية سنة 2003 شمال مالي في منطقة "أزواد" وبالحدود مع الجزائر حيث كان يقودها كل من "عمار الصايفي" و"مختار بلمختار" وذلك بعد أن قاما باختطاف 34 رهينة غربية من الصحراء الجزائرية. وقد كانت الأفكار الجهادية تنتشر بين المجتمع الأزوادي بشقيه الطوارقي والعربي نظراً لهشاشة الدعوة الدينية في الصحراء بسبب الظروف القاسية هناك، وقد ارتبط التنظيم بالتنظيم العالمي المعروف بـ "تنظيم القاعدة" (المعالي) وتوسعت نشاطاته لتشمل دولاً أخرى نظراً لسُرعة انتشار أفكارها الجهادية ودرجة تقبُّلها من الأفراد الذين يرون في الدولة بأنها متسلطة ويجب محاربتها.



فتنظيم القاعدة يعتمد على أربعة عوامل من أجل تحقيق أهدافه وهي: التوظيف، التمويل، التخطيط اللوجستي، وخصوصاً التدريب فهو أساسي لذا يتم تدريب الأعضاء في المناطق الوعرة من أجل التأقلم، أو تلك التي تعتمد مستويات أعلى مثلما حدث في تفجيرات سبتمبر 2001 حيث تم التدريب في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (ulinek, 2005, p. 31).



عرفت منطقة الساحل الإفريقي حالة لاستقرار والأمن نتيجة تزايد معدلات الجريمة المنظمة، انتشار الجماعات الإرهابية بالإضافة إلى حالة الفشل الدولتي التي صاحبت دول المنطقة (ليبيا، مالي) (حسب ما تبينه الخريطة المرفقة) ما ساعد على الانكشاف الأمني بحيث أصبحت المنطقة ملاذاً لعدد التنظيمات الإرهابية ومنها القيام بهجمات ضد دول الجوار.

وما يزيد من هذا الوضع الأمني المتردي هو تلك التحولات التي حدثت مع تفجر انتفاضات الربيع العربي أين انتشرت العديد من هذه الأنظمة التي تمتد من البحر الأحمر شرقاً وحتى المحيط الأطلنطي غرباً، مما يزيد من حدة التهديدات الأمنية التي أصبحت ذات تهديد عالمي وليس مُوجه للدولة فقط.

وتسعى هذه الجماعات أيضاً إلى توسيع نشاطها من خلال تهريب الأسلحة من أجل تغذية الصراعات الإثنية بين القبائل أو حتى تزويد الجماعات الإرهابية بها، مما يرشح إمكانية حصولها على مواد نووية تمكنها من تصعيد اعتداءاتها ضد دول المنطقة، خاصة تلك التي لها حدود جغرافية معها على غرار الجزائر..

- تجارة المخدرات: نظراً لحالة الفوضى والأمن التي عرفتها المنطقة على فترات زمنية مختلفة سواء بالحصار على ليبيا أو ما حدث في الجزائر إثر سنوات الإرهاب، فقد بلغت هذه الظاهرة ذروتها خاصة مع تزايد عدد التجار الذي يسعون إلى إغراق الأسواق المحلية بالبضائع.

وساهم تهريب السجائر إلى حد كبير في ظهور الممارسات والشبكات التي سمحت بنمو الاتجار بالمخدرات، وزودت السجائر المستوردة عبر موريتانيا جزءاً كبيراً من الأسواق الجزائرية والمغربية، مما ساهم في ظهور عصابات أصغر حجماً من المهريين مكلفة بنقل البضائع من موريتانيا ومالي والنيجر إلى الجزائر (لاخر، 2012، صفحة 10).

وتتنوع طرق تجارة المخدرات عبر منطقة الساحل والصحراء نحو أوروبا، حيث يتم نقل الكوكايين من المراكز الساحلية (غينيا وموريتانيا) براً إلى شمال مالي ومن هناك إلى المغرب والجزائر وليبيا (عبر الجزائر أو شمال النيجر باتجاه ليبيا) (لاخر، 2012،

صفحة 12)، ويعزى استخدام الطرق البرية إلى تعدد فروعها وتضليل السلطات الأمنية بالإضافة إلى أنه قد تم الاعتياد على العمل في تلك الظروف الوعرة.

- الهجرة غير الشرعية والاتجار بالدمش: نظرا لكثرة الحروب والنزاعات الدائرة في المنطقة فإن المدنيين يلجئون إلى إتباع الطرق غير الشرعية للعبور نحو دول أخرى وفي مقدمتها الجزائر التي تعتبر منطقة عبور واستقبال في آن واحد.

فقد تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين الفارين من الظروف السيئة، والذين اختاروا الجزائر كملأ لهم خاصة الماليين أين أصبحوا يؤثرون على أمن واستقرار المجتمع، خاصة إذا ما عرفنا بأن المهاجر غير الشرعي قد يحمل معه صفات غير أخلاقية كالسرقة مثلا والجريمة والتسول الذي انتشر بصفة رهيبية في أوساط المجتمع الجزائري.

ب- الأزمات السياسية: المتعلقة أساسا ببناء الدولة وتلك الأزمات وتأتي في مقدمتها أزمة الطوارق، بالإضافة إلى الأزمات التي تحدث عنها "لوسيان باي" وحصرها في أزمة الهوية، الشرعية، الاستقرار السياسي، المشاركة، التغلغل، التوزيع...

فالطوارق هم عبارة عن أقليات ترقية، تنتشر في العديد من دول الساحل الإفريقي، فالصراع الترقى Le Conflict Touareg قديم، حيث بدأ في ماي 1990 بالنيجر، وانتشر إلى مالي في جوان من نفس السنة، ونظرا لانتشار الأقليات الترقية في المنطقة (مالي، النيجر، الجزائر) فإن التهديد الأمني قد يوظف توظيفا خاطئا ضد أمن واستقرار دول المنطقة.

وتعتبر أزمات التنمية السياسية من أشدها خطورة على بناء الدولة ومؤسساتها، فأزمة الهوية تشير إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات البشرية المشكلة للمجتمع، بما يعنيه ذلك من انتفاء الولاء السياسي الموحد الذي يتجه إلى حكومة قومية واحدة (وهبان، 2003، صفحة 25)، فدول منطقة الساحل والصحراء تشهد صراعات إثنية داخل الدولة الواحدة مما يضعف من مهام الدولة وقيامها بواجباتها وتنتهي بحروب وأزمات.

في حين يقصد بأزمة الشرعية فهي مدى التزام الأفراد بالنظام السياسي للدولة وخضوعهم له، غير أن المفارقة في دول الساحل والصحراء فإن أغلبية الأنظمة السياسية غير مقبولة من طرف مواطنيها مما يلجأون إلى استعمال العنف وحتى الانقلابات للتخلص من تلك الأنظمة مثلما حدث في موريتانيا.

وتعني المشاركة بأنها نشاط يقوم به المواطنون العاديون بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، وهي عمل إيجابي يساعد على اختيار الحكام الذين سيمثلون الأفراد سواء في المجالس أو حتى في شكل رئيس الدولة.

كما تشهد منطقة الساحل والصحراء غيابا ملحوظا للمشاركة السياسية خاصة في ظل تمركز السلطة في أيدي جماعة معينة وانتشار التزوير في الانتخابات لتضخيم نسبة المشاركة السياسية وكذا نتائج الانتخابات.

تشكل الأزمة في مالي تحدياً كبيراً للدبلوماسية الجزائرية، ففوق مالي على درجة التماس مع الجزائر بحدود شاسعة في جنوبها تمتد إلى 1400 كلم، يضاف إليها التداخل الاجتماعي من خلال العنصر البشري (التوارق) المنتشر ما بينها وما بين دول

الجوار في الجنوب؛ أضف إلى ذلك طبيعة النزاع في مالي والذي استفادت منه الجماعات الانفصالية بمجرد الإطاحة بنظام "أمادو توماني توري" وأيضاً من الوضع الإقليمي بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي بعودة بقايا الجماعات الإرهابية مدججة بأسلحة ثقيلة ذات نوعية يفتقدها الجيش النظامي في مالي، والذي عجز عن مراقبته وبسط قوته وشرعيته على المثلث الإستراتيجي في الشمال (صايح، صفحة 12).

#### 1- المقاربة العسكرية في منطقة الساحل والصحراء:

عرفت الدبلوماسية الجزائرية في الآونة الأخيرة نشاطاً متميزاً نظراً للمتغيرات الإقليمية التي عرفتها في منطقة الساحل والصحراء، وذلك من خلال توجيه جهودها والبحث عن الحلول والمقاربات التي من شأنها التخفيف من حدة الوضع هناك. تسعى الجزائر إلى تأمين حدودها مع دول المنطقة وتعزيز قدراتها العسكرية خاصة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وذلك بالتعاون مع خبراء وتقنيين أجانب، خاصة وأن لها تجربة سابقة في هذا المجال وبالتالي تسعى إلى التعاون مع دول الجوار وتأمين حدودها.

سعت الجزائر في إطار دبلوماسيتها الأمنية التي كانت ولا تزال تتحرك وفق منطق المصلحة الوطنية ومبادئ القانون الدولي والسلام إلى التعريف بالظاهرة الإرهابية كظاهرة عالمية يتوجب لمكافحتها تضافر الجهود الدولية؛ وقد تم توقيع اتفاقية حول التعاون العربي لمكافحة الإرهاب تم المصادقة عليها خلال الدورة 14 لمجلس وزراء الداخلية العرب بتاريخ 22 أبريل 1998؛ وتضمنت الاتفاقية نبد العنف بمختلف أشكاله وصوره، كما دعت الدول التي تأوي عناصر إرهابية إلى الكف عن ممارسة أي نشاط دعائي من شأنه أن يهدد أمن وسلامة الدول العربية، تعزيز إمكانيات التكوين وتبادل الخبرات والمعلومات الأمنية فيما بينها (الحق، 2016، الصفحات 36-37).

وقد كانت الجزائر وراء اللائحة الأممية التي تحرم وتجرم دفع الفدية للإرهابيين لقاء الإفراج عن الرهائن وذلك من أجل تجفيف منابع الأموال التي تتغذى عليها نشاطات الجماعات الإرهابية في المنطقة، وقد تولد هذا الاقتراح الجزائري حول تجريم دفع الفدية عن مؤتمرات عقدها مجموعة من الخبراء في محاربة مصادر تمويل الإرهاب في إطار "المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب"، ثم طورت اللائحة داخل الإتحاد الإفريقي في جويلية 2009 في مؤتمر "سرت" ليخرج القرار بمنع دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن على مستوى مجلس الأمن في 17 ديسمبر (الأمين) 2009.

بادرت الجزائر منذ استقلالها إلى إعادة بناء قواتها الأمنية وخاصة تلك المتطورة منها؛ وذلك لمراقبة وحراسة كل تحرك على الحدود وداخل التراب الوطني، وهذا لتحسين التغطية الدفاعية لكامل التراب الوطني ولتعقب تحركات وتنقلات الجماعات الإرهابية لا سيما في الصحراء وعلى الحدود مع دول الساحل؛ في ظل تنقل الظاهرة الإرهابية وسرعة تحركها جنوباً بالإضافة إلى وعورة المنطقة وشساعتها (عنتر، 2008، صفحة 89).

2- المقاربة التنموية في منطقة الساحل والصحراء:

ترافع الجزائر من أجل الحفاظ على دورها المحوري في ترقية وحفظ الأمن والسلام على المستويين الإقليمي والدولي، بحيث يتطلب الالتزام بهذا الدور احترام المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، لاسيما حق الشعوب في تقرير مصيرها والتسوية السلمية لمختلف النزاعات والأزمات واحترام سيادة الدول وسلامة الوحدة الترابية وكذا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول (عجاج، 2019، صفحة 45).

تسعى الجزائر جاهدة إلى توثيق أو اصر التعاون بين دول القارة السمراء في إطار التعاون جنوب-جنوب وتفعيل أو اصر الترابط والتعاون في مختلف المجالات، مما يسمح لهم بمواجهة التحديات والأزمات. من هذا المنطلق، والمعتمد على مقاربة التعاون جنوب-جنوب كرست الجزائر جهودها الدبلوماسية من أجل حلّ القضايا والنزاعات العالقة بين الدول الإفريقية، وهو ما يتجلى في لعب دور الوسيط في قضايا القارة على غرار "النزاع الإثيوبي-الإريترتي" وقضية تصفية الإستعمار "الصحراء الغربية" أين تسعى الدبلوماسية الجزائرية إلى فتح باب الحوار بين الأطراف المتنازعة.

وفي هذا الصدد عقد اجتماع تشاوري بالجزائر العاصمة بتاريخ 2014/04/22 حول قضايا الأمن والتنمية في منطقة الساحل، وقد حضر الاجتماع خمس دول وهي: الجزائر، بوركينا فاسو، مالي، النيجر والتشاد برئاسة وزير الشؤون الخارجية "رمطان لعمامرة"، حيث أكد الاجتماع على ضرورة تكثيف جهود التعاون والعمل المشترك، وكذا إيجاد الحلول المشتركة للمشاكل التي تعاني منها المنطقة (وزارة الشؤون الخارجية، 2020).

وفي اجتماع آخر يوم 2014/10/21 أعلن وزير الشؤون الخارجية الجزائري عن إعداد مشروع تمهيدي لوثيقة متعلقة باتفاق سلام لتسوية أزمة مالي من قبل فريق الوساطة الذي ترأسته الجزائر وحضره كل من الحكومة المالية وممثلي الحركات السياسية العسكرية لشمال مالي، بالإضافة إلى وجود أطراف أخرى على غرار منظمة الأمم المتحدة، الإتحاد الإفريقي والإتحاد الأوروبي وبوركينا فاسو، النيجر، موريتانيا، التشاد ونيجيريا باعتبارها كأطراف في الوساطة (وزارة الشؤون الخارجية، 2020).

كذلك تسعى الدبلوماسية الجزائرية إلى التعريف بالقضايا الإفريقية في المحافل الدولية عن طريق البحث عن السبل لتحقيق التنمية في إفريقيا، خاصة في ظل البحث عن شراكة حقيقية يمثلها التعاون شمال-جنوب من خلال التعريف بالقضايا الإفريقية في المحافل الدولية.

وهو التوجه الذي اعتمده الخارجية الجزائرية لعقود طويلة وازدادت قوته مع قدوم الرئيس الراحل "عبد العزيز بوتفليقة" إلى سدة الحكم وهو المعروف عنه بحنكته السياسية ودبلوماسيته الفطنة في القضايا الدولية (على غرار النزاع الإثيوبي

–الإيرتري)، حيث حاول كلما سنحت له الفرصة التعريف بمشاكل القارة السمراء والمطالبة بتقديم المساعدات المالية من أجل تصحيح الأوضاع في إفريقيا.

ففي اجتماع قمة الثماني بكندا بتاريخ 2010/06/26 أكد فيه على حرص إفريقيا على تطبيق التزاماتها المدونة في الإتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد)، حيث يتعلق هذا الالتزام بضمان المسار التنموي بمختلف أبعاده وقبل كل شيء أبعاد السلم والأمن والحكم الراشد التي تشكل شروطاً لا يمكن الاستغناء عنها في أي مسار تنموي (وزارة الشؤون الخارجية، 2020).

تدرك الجزائر مدى أهمية مالي في سياستها الأمنية، فهي على حدود تماسها بالإضافة إلى قربها من مصادر طاقتها، وهذا ما سيكون لزاماً عليها الدفاع عن أمنها القومي تحقيقاً لأهداف سياستها الخارجية، لذا قامت الجزائر بمساعي لإيجاد تسوية سياسية لأزمة شمال مالي وذلك فيما عرفت باتفاقية تمناست جانفي 1991، واتفاقية الجزائر للسلام جويلية 2006، وتشكل هذه الاتفاقيات فرصة لأطراف النزاع لبعث مسار التسوية (صايح، صفحة 14).

عرف النشاط الدبلوماسي الجزائري حركية ملحوظة بعد تجدد الأزمة المالية عام 2012، وكان الموقف الرسمي من أزمة شمال مالي هو أولوية الحل السياسي للأزمة بين الحكومة المالية وقبائل الطوارق، دون إشراك الجماعات الإرهابية التي شاركت في عملية الانفصال، كما أن حل الأزمة يكون في إطار دول الساحل الإفريقي دون تدخل أجنبي؛ وشاركت الجزائر في اجتماع وزراء خارجية دول الميدان (التي تضم كل من الجزائر، موريتانيا، مالي، النيجر) الذي عقد بنواكشوط يوم 9 أفريل 2012، وأكد المجتمعون على رفضهم الإعلان من جانب واحد عن انفصال أزواد، ودعوا إلى الشروع في عملية تفاوضيّة بين الحكومة الإنتقالية والطوارق (طبيي، 2021، صفحة 490).

قامت الجزائر بوساطة بين جماعات الطوارق في شمال مالي (جماعة أنصار الدين وحركة تحرير أزواد) والحكومة المركزية، نتج عنها اتفاق الجزائر في 2012/12/22 والذي قضى بالتعاون مع السلطات المركزية المالية لإيجاد حل سياسي في إطار وحدة مالي ومحاربة الإرهاب، وتجنب أي مواجهة عسكرية بينهما وتوفير الأمن وعدم إثارة أي مواجهة بينهما في المناطق التي تسيطران عليها في شمال مالي، كما تضمنت خطة الجزائر للتسوية انسحاب الميليشيات المسلحة بمدن الشمال، وإنشاء صندوق تنموي لمنطقة أزواد، ووضع مخطط لإعادة الإعمار (طبيي، 2021، صفحة 491).

ثم قادت الجزائر اجتماع في 2013/07/22 يؤكد ضرورة وضع خارطة طريق للحل السلمي لا يستثني منها أي طرف من أطراف الصراع الدائر في مالي، سواء الحكومة أو الحركات الأزدادية المختلفة، وتم الاتفاق على وضع أجندة للحوار المالي الشامل بوساطة جزائرية، من خلال تعيين فريق للوساطة ترأسه الجزائر، ويتكون من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي، بوركينا فاسو، موريتانيا، النيجر وتشاد (طبيي، 2021، صفحة 491).

الخاتمة:

تبقى الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى التغلغل في قضايا القارة الإفريقية التي تعبر عن عمقها الجيوستراتيجي نظراً للقرب الجغرافي وارتباطها التاريخي بكل ما يحصل في المنطقة، فالمنطقة هي ذات أهمية إستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية وتشكل مطلباً أساسياً على أجندة الساسة الجزائريين.

لهذا وظفت الدبلوماسية الجزائرية جميع مقارباتها من أجل العودة إلى الساحة الدولية والإقليمية التي غابت عنها لسنوات عديدة بسبب الحرب الداخلية التي خاضتها ضد الجماعات الإرهابية وكان لها في ذلك تجربة جيدة ستحاول تسويقها في إطار جهودها الدبلوماسية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، وكذا خلق شراكات تعاون ما بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية في ذات الشأن.

لكن تبقى الدبلوماسية الجزائرية اتجاه دول الساحل والصحراء تواجهها تحديات عديدة أبرزها التهديدات الأمنية التي تتفاقم من جهة، ومن جهة أخرى التواجد الفرنسي وزيادة التدخلات الخارجية للقوى الكبرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا والصين؛ أين تحاول هذه القوى جعل المنطقة كمنطقة نفوذ لها للسيطرة على مواردها من الطاقة وجعلها كمنطقة لتنافس القوى الكبرى من أجل حماية مصالحها فيها، وهذا ما تبيّنه كثرة القواعد العسكرية فيها.

قائمة المراجع

- 1) ulinek, m. (2005). *Le Terrorisme dans le monde, dans : L'Europe face au terrorisme*. paris: iris.
- 2) الأمين ب. ع. (s.d.). *الجزائر نيوز*. Récupéré sur <http://www.djazairnews.info/local/72574-2014-05-09-17-07-28.html>
- 3) الحق ب. ج. (2016). *إستراتيجية الجزائر الدبلوماسية لمكافحة الإرهاب*. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*, العدد 08, pp. 36-37.
- 4) العايب س. (2011). *الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي*. جامعة باتنة: كلية الحقوق.
- 5) المعالي م. م. (s.d.). *القاعدة وحفاؤها في الساحل والصحراء*. Récupéré sur <http://studies.aljazeera.net/reports/2012/04/201241712346233617.htm>
- 6) أوكالاهان م. غ. (2002). *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*. الإمارات: مركز الخليج للأبحاث.
- 7) براهمي م. (2012). *التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغربية*. جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- 8) جوق إ. (1993). *علاقات دولية*. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- 9) سعد ع. (2012). *الاتجاه نحو ظاهرة الإرهاب بالتدين والشعور بالانتماء لدى الفرد الجزائري*. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*, 305.
- 10) سعيفان أ. (2004). *قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية*. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
- 11) شاكر ظ. (2010). *البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات*. جامعة باتنة: كلية الحقوق.
- 12) صايح م. (s.d.). *الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي*. *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*. 12. p.
- 13) طيبي ب. م. (2021). *دور الجزائر في التسوية السلمية للنزاع المسلح في شمال مالي*. *مجلة الدراسات القانونية المقارنة*. 490. p.
- 14) عجاج ف. ش. (2019). *فيفري*. (إشكالية الحفاظ على الأمن والسلم

- 15) عنتر، ع. أ. (2008). *البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي*. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع.
- 16) لآخر، و. (2012). *الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء*. مركز الشرق الأوسط: مؤسسة كارينغي.
- 17) وزارة الشؤون الخارجية. (2020). Récupéré sur [http://www.mae.gov.dz/news\\_article/2132.aspx](http://www.mae.gov.dz/news_article/2132.aspx) اجتماع تشاوري لبلدان الساحل بالجزائر:
- 18) وزارة الشؤون الخارجية. (2020). Récupéré sur [http://www.mae.gov.dz/news\\_article/2587.aspx](http://www.mae.gov.dz/news_article/2587.aspx) الحوار المالي الشامل: اقتراح مشروع تمهيدي حول اتفاق سلام على مختلف الأطراف
- 19) وزارة الشؤون الخارجية. (2020). Récupéré sur [http://www.mae.gov.dz/news\\_article/235.aspx](http://www.mae.gov.dz/news_article/235.aspx) كلمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حول تقويم تنفيذ تعهدات مجموعة الثمانية وافريقيا
- 20) وهبان، أ. (2003). *التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية*. الإسكندرية: الدار الجامعية.